دور التكوين المهني في التخفيف من ظاهرة البطالة: دراسة قياسية حالة الجزائر 1970–2016

The role of vocational training in alleviating the phenomenon of unemployment: an econometric case study of Algeria 1970-2016

د. مناد علي[1]، د. حليمي وهيبة [2]

[1] جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان (الجزائر)، mennadali@yahoo.fr

[2] جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان (الجزائر)، halimi_wahiba@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2021/04/30 **تاريخ القبول:** 2021/05/25 **تاريخ النشر:** 2021/06/30

ملخص:

يعتبر قطاع التكوين المهني في الجزائر قطاع حيوي حقق العديد من الأهداف المسطرة رغم ضعف البنية التحتية وصعوبة التحديات التي أعاقت مسيرته.حيث استطاع قطاع التكوين المهني في الجزائر أن يقطع أشواطا مهمة من أجل تطوير الإمكانيات البشرية وتوسيع استغلال الطاقات البشرية من خلال أنشاء وخلق مراكز ومعاهد للاستجابة للطلب الاجتماعي المتزايد على التكوين، حيث اهتمت الدولة بهذا القطاع عن طريق تخصيص نفقات ضخمة من أجل إنجاح العملية التكوينية مساهمة في مواجهة تحديات الجهل والبطالة.

كلمات مفتاحية: التكوين المهني، نفقات التكوين، البطالة، دراسة قياسية.

تصنيفات JEL: C1, E2.

Abstract:

The vocational training sector in Algeria is considered as a vital sector that has achieved many aims despite the lack of some material and infrastructural tools and the difficulties that hindered its path. Vocational training in Algeria was able to make important strides in order to develop human abilities and expand the human potential, this aims could be achieved by the establishment and creation of training centers and training institutes to respond to the growing social demand for training. The state took care of this sector by devoted huge expenditures inonder to make this training process success for facing the challenges of illiteracy and unemployment.

Keywords: : Vocational training, training expenditures unemployment, econometric study.
JEL Classification Cods : C1, E2.

المؤلف المرسل: مناد علي، **الإيميل**: mennadali@yahoo.fr

المقدمة:

يعتبر قطاع التكوين المهني نشاطا حيويا تعلق عليه السلطات العمومية أمال كبيرة نظرا لمساهمته الكبيرة في التخفيف من نسب البطالة بشتى صورها من جهة، ودوره الفعال في تحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى، مما تستدعي التكفل بالعنصر البشري من خلال الهياكل والإمكانيات المادية والمالية التي يتطلب أن ترصدها الدولة لهذا القطاع، لحصوله على ارقي البرامج التكوينية، وإعداده للولوج إلى سوق العمل بقوة، عن طريق تأهيل اليد العاملة وجعلها تتنافس مع اليد العمالة الأجنبية التي أصبحت تسيطر على اغلب النشاطات التي تعتمد على اليد العاملة الماهرة . ومن هنا كان لزاما على السلطات الوصية بالجزائر اتخاذ التدابير اللازمة والضرورية التي تتلاءم مع هذا الوضع الجديد، من خلال التعمق في تبني استراتيجيات وبرامج لقطاع التكوين المهني لربط مخرجاته بعالم الشغل. وكذا الأنماط التي يوفرها القطاع والتي تعمل على أن مواكبة المستجدات التكنولوجية العالمية بما يساير التكوين العالمي ويوفر ما يحتاجه السوق المحلي من اليد العاملة، وهي معادلة يسعى القطاعين التكوين المهني والتشغيل لتحقيقها في ظل الرهانات والتحديات التي تواجه القطاعين على حد سواء.

الإشكالية:

انطلاقا مما سبق تمكنا من صياغة الإشكالية التالية : ما مدى فعالية التكوين المهني في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة هذه الإشكالية تم تبني الفرضيات التالية :

- تلعب نفقات التكوين دورا في التخفيف من معدل البطالة.

- تتماشى نفقات التكوين ومتغيرات أخرى نذكر الإنفاق الكلي الاستثمار العمومي، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد و تفسر مجتمعة التغير في معدل البطالة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة نوعية برامج التكوين المهني المنتهج في عملية اندماج الشباب في عالم الشغل، من خلال دراسة معدلات البطالة ومدى تأثرها بكل من نفقات التكوين المهني، الإنفاق الكلي، الناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد، التضخم، الاستثمار العمومي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة تسليط الضوء على قطاع حساس في الاقتصاد الجزائري يتمثل في برامج التكوين المهني وما يتعلق بها من توازنات، والذي يمس كل المجمعات الاقتصادية الكلية الحيوية للاقتصاد الجزائري.من دخل، استهلاك، ادخار، واستثمار.

المنهج المتبع في الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج التحليلي تناولنا فيه سياسية قطاع التكوين المهني بالجزائر والآليات المتبعة في ربط مخرجاتها بمتطلبات عالم الشغل، من نفقات التكوين المهني، الإنفاق الكلي، الناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد، باستعمال الأدوات الإحصائية المختلفة والموضحة في الجانب التطبيقي، ولمخرجات النتائج استعملنا برنامج (eviews8) .

الدراسات السابقة:

- دراسة فتيحة بلحاج، والمعنونة بتقدير مدة البحث عن الشغل لحاملي شهادات التكوين المهني باستعمال نموذج الأخطار النسبية لـــــــ Cox، المنشورة في مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 19، رقم 1، الصادرة في شهر جوان 2015. هدفت هذه الورقة إلى دراسة ظاهرة بطالة حاملي شهادات التكوين المهني وعملية إدماجهم في سوق العمل وذلك، وذلك للكشف عن المحددات الشخصية الرئيسية للإدماج المهني لهؤلاء الخريجين كالجنس، التخصص، السن، نوع ومستوى التكوين. بالاعتماد على بيانات مركز الدراسات والبحث حول المهن والتأهيل (CERPEQ)، وقد استعمل في التحليل النموذج الإحصائي (COX) للإخطار النسبية.

سمحت هذه الدراسة بالمساعدة على معرفة مساراتهم المتعددة، ونمذجة دوال البقاء والخروج من البطالة، وتوصلت إلى أن واقع العلاقة بين المخرجات وسوق العمل في الجزائر، الذي لم يعد يحقق رغبات هؤلاء المتخرجين دون قيد أو شرط أو حتى تمييز، وأن هناك بطالة خريجين في كل التخصصات والمستويات وإن كانت بدرجات متفاوتة.

- دراسة بوسنة محمود وزاهي شهرزاد، والموسومة بالتكوين المهني في الجزائر: تطوره منذ الاستقلال وأفاق تنميته وتحسين فعاليته، المنشورة في مجلة حوليات لجامعة الجزائر، المجلد رقم 7، عدد1، الصادرة بتاريخ 1-7-1993. عالجت إشكالية مدى مساهمة الظروف التي تجسد في إطارها النسق الاجتماعي في محتوى التكوين المقدم، وخلصت إلى محتوى التكوين المقدم في النسق التربوي عموما يكون مشبعا بقيم النسق الاجتماعي، كما أشارت إلى أن الاستعدادات والسلوكيات التي يحدثها التكوين عند الأفراد لا يكون لديها معنى إلا من خلال الظروف التي يمكن في إطارها أن تجسد في النسق الاجتماعي. كما توصلت إلى أن تشخيص واقع التكوين المهني يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في إستراتيجية وفلسفة المشروع الاجتماعي للتربية والتكوين من أجل بناء نسق تربوي متكامل وإزالة الفوارق الموجودة حاليا بين التعليم العام، والتعليم التقني والتكوين المهني. مع تغذية فكرة الترقية للأفراد في مختلف التوجهات وتساوي اعتبارها.

- دراسة أعمر فضيلة، تحت عنوان تأثير برامج التكوين المهني على اندماج الشباب مهنيا، المنشورة في مجلة المحترف، المجلد رقم 1، العدد 4، الصادرة بتاريخ 10-09-2014. سلطت هذه الدراسة الضوء على انعكاسات برامج التكوين المهني على المتكون فيما يتعلق باندماجه في الحياة المهنية. ونتجت أن الاهتمام والعناية بمحتوى ومستوى التكوين ضروري وذلك بالأخذ بعين الاعتبار الجودة والنوعية، كما انه يعتبر عملية استثمار طويلة الأجل و مضمونة العائد ينعكس على تحقيق معدلات تنمية عالية. أمام تحدي إتاحة فرص العمل التي تمنح للمؤهلين من ذوي الكفاءة المتميزة القادرة على المنافسة.

كما سجلت الدراسة ظاهرة عزوف الشباب عن الالتحاق بمراكز التكوين الذي سببه لراج لعدم توفر برامج التكوين على الاحتياجات الفعلية التي تحدد معالمها دراسة سوق العمل، مما يؤدي إلى عدم توافق بين مدخلات ومخرجات التكوين، بالإضافة إلى عدم مرونة برامج التكوين وغياب التجديد في البنى التحتية من تجهيزات، برامج متطورة ومستجدة.

1- التكوين المهني والبطالة: قراءة نظرية

1-1- لتكوين المهني بالجزائر

1-1-1- مفهوم التكوين المهني:

يقصد بالتكوين المهني كل ما يهدف (action) سواء للتعليم الوظيفي للتمهين، للتكوين الأساس، للتكوين المكمل أو المخصص، لتحسين المهني... هذا العمل يمكن أن ينظم كليا أو جزئيا في ميادين العمل أو على مستوى هياكل منظمة في المؤسسة أو بالاعتماد فقط على و سائل خاصة لمنظم التكوين. فتكون عامل يعني تمكينه من تنفيذ و صفة لائحة عمله وإذا تمكن من ذلك يمكن اعتبار تكوينه المهني انتهى مهما كان سنة فقد انتسب هذا التعريف لـــGilbert أما التعريف الخاص بالتعليم التقني فالتكوين متعدد وجد مثر للفرد و يسمح له بالتكيف لمختلف الحالات المهنية التي تعرضها عليه المؤسسة. [كشاد رابح، مسدور فارس، 2006، ص 479]

كما عرفه الأستاذ جورج القوزي (Georges el – Gozi) على " أن التكوين المهني يشمل كل أشكال التحضيرات أو التعديلات لعمل مهني، و يتمثل سواء في تعليم المعارف ونقل القيم الأخلاقية أو المعارف المهنية المتعلقة بهذه المهنة" ومن جهة أخرى عرفه الأستاذ طيب الخضيري على أنه :" يقصد به التدريب المهني ويسمى في بعض البلاد العربية بالتكوين المهني إعداد الأفراد إعدادا مهنيا، وتدريبهم على مهن معينة بقصد رفـــــــــع مستوى إنتاجـــــــــــــهم و اكتسابهم مهارات جديدة".[لحسن بو عبد الله، السعيد بن عيسى، 2004، ص 230]

1-1-2- المراحل التي مر بها قطاع التكوين المهني:

- بداية التكوين في الجزائر: مرحلة 1962 – 1979 تتميز مرحلة 1962 – 1979 بمجموعة كلاسيكية من مؤسسات مختصة في التكوين وبعض الثانويات والمدارس التقنية ذات الطابع المهني التي هي من نتاج الاستعمار، فقد كانت الحركية الاقتصادية سنة 1967 التي تمثلت في تنفيذ المخططات و البرامج الوطنية سببا لخلق الحاجة إلى اليد العاملة المؤهلة في شتى الميداين ونظرا لندرة و قلة اليد العاملة المؤهلة أثناء هذه الفترة تم التكوين بشكل سريع للعمال في دورات قصيرة من أجل إدماجهم، أما بالنسبة للإطارات العليا كانت ناقصة على مستوى (الوزارات مؤسسات عمومية) فقد تم تكوينهم من خلال إنشاء هياكل مشتركة للتكوين بين هذه القطاعات. [بلقاسم سلاطانية ،العدد 10 ص 131]

- مرحلة توسيع التكوين المهني 1980- 1989 لقد بذلت الجزائر جهود جبارة لتطوير قطاع التكوين المهني بعد الاستقلال وهذا من أجل تغطية النقص في اليد العاملة فقد عرف التكوين المهني خلال هذه المرحلة ظهور نمطين جديدين هما التمهين والتكوين عن بعد فكانت 1982 و 1985 سنة إنطلاق لهذا النمطين فكان هدفهما الأساسي هو رفع فرص التكوين

المهني وتكييفها مع احتياجات سوق العمل.كما اتسمت هذه الفترة بتطور ملحوظ نظرا لإنجاز هياكل هامة و تعدد وتنوع أنماط التكوين المهني. ويميز بوفلجة غياث في [بوفلجة غياث، الطبعة 2، ص 83] بين:

التكوين الإقامي: يظهر هذا التكوين بصفة كبيرة في مراكز التكوين المهني و التمهين حيث تجاوز عدد هذه المراكز 70 مركزا سنة 1979 ليصل 343 مركزا سنة 1989 وبلغ عدد المتربصين 113000 مسجل وجند لاستقبال هؤلاء المتربصين 6599 أستاذ سنة 1989. بنسبة 8.6% .

التكوين من خلال التمهين: يتميز هذا النمط بكونه يخص الشباب الذي تتراوح أعمارهم بين 15 سنة و 18 سنة وقد عرف هذا النوع بعض السلبيات خلال مرحلة من توسيع التكوين المهني بسبب عدم احترام دفتر الشروط الذي يربط مؤسسات التكوين المهني بالمستغلين وغياب نصوص تطبيقية التي لم يتم خلال عدد قليل من المدربين حيث وصل إلى 200 ممتهن و نتيجة انخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي سنة 1986 أدى إلى تراجع في عدد الممتهنين إلى 72000 ممتهن

التكوين بالمراسلة: عرف هذا النوع من التكوين ارتفاعا ملحوظا في عدد المسجلين خلال الفترة 1987 حيث بلغ 10.314 مسجلا. كما ارتفع عدد المراسلين إلى 16000 مراسل سنة 1989 وقد عرف هذا النوع في عدة نقائص هي: انخفاض مجموع التخصصات المعروضة. تحديد الشهادات الممنوحة بعد التخرج في شهادة الكفاءة المهنية وأدى إلى تدني الاهتمام بهذا النوع من التكوين من قبل المترشحين.

– التكوين المهني واقتصاد السوق (من سنة 1990 إلى يومنا هذا):عرفت فترة 1990 عدة تغيرات من أهمها إصلاحات اقتصادية أدت إلى الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق حيث مست هذه الإصلاحات قطاع التكوين المهني بهدف توفير الوسائل الضرورية للجهاز الوطني حتى يتكيف مع التحولات المؤسساتية الاقتصادية والاجتماعية ومن بين هذه الإصلاحات أهمها:

تحديد دور مكانة الدولة في تخطيط وتسيير الوظائف الإستراتيجية وتعزيز دور الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين حول المسائل المتعلقة بالتكوين.

منح القطاع الخاص إمكانية خلق مؤسسات للتكوين.

كما شهدت هذه المرحلة تطورات عديدة فيما يخص عدد المنشآت القاعدية و كذا إعداد المتربصين و هذا سواء في القطاع العام للتكوين المهني أو على مستوى القطاع الخاص الحديث النشأة فقد كانت مهامه الأساسية تتمحور كالتالي: إعداد وتحضير الشباب والكبار الذين يرغبون في الحصول على العمل أو العمال الذين يرغبون في إعادة إدماجهم المهني. تلبية جزء من طلب التكوين الذي هو في تزايد مستمر نظرا لارتفاع عدد المقصيين. من النظام التربوي .

عرف قطاع التكوين المهني عدة تحولات والتوسعات الكبيرة خلال مطلع القرن الحالي فسنة 2002 شرع في عصرنة القطاع من خلال تأهيله قصد رد الاعتبار للتكوين المهني وتكييفه مع حاجات سوق العمل ورفع أداء مراكزه ومعاهده وتسيير المؤسسات بإدخال الإعلام اللآلي على مستوى المصالح الإدارية والتقنية وتنصيب مرصد للتكوين المهني والعمل الذي يهدف على انسجام القطاع مع المحيط السوسيو اقتصادي. فقد أخذ القطاع التكوين المهني عدة جوانب تتمثل أهمها في: تلبية حاجات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة المؤهلة. تلبية حاجات العملاء الأجانب.التفتح على التقنيات المهنية الحديثة.

1-1-3- نظام التكوين المهني في الجزائر:

يتكون نظام التكوين المهني في الجزائر من أربعة شبكات، تتضمن كل شبكة مؤسسات تكون مستقلة: [سلامي منيرة، خالد سيف الدين، ص 153- 154]

- شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني: ممثلة في :مراكز التكوين (CFPA): يبلغ عددها 735 مركزا، المعاهد الوطنية المخصصة في التكوين المهني (INSFP) يبلغ عددها 93 مركزا، المعهد الوطني للتكوين المهني (IFP): يتمثل في تكوين وتحسين مستوى المدربين وتساهم في إعداد وتوزيع التكوين المهني، مركز الدراسات والبحث في المهن والمؤهلات (CERPRQ): يقوم بإعداد الدراسات حول المؤهلات وتطورها. المعهد الوطني لتطوير وترقية التكوين المتواصل (INDEFOC):يقوم بالمساعدة البيداغوجية والتقنية للمؤسسات الاقتصادية قصد ترقية وتطوير التكوين المتواصل. المركز الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل (FNAC): مهامه تطوير التمهين والتسيير المالي للموارد كما يقوم بنشاطات الإعلام. المؤسسة الوطنية للتجهيزات التقنية و البيداغوجية لقطاع التكوين.

- شبكة المدارس الخاصة: الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الخاضعين للقانون الخاص إنشاء مؤسسات للتكوين و التعليم.

- شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني التابعة للوزارات الأخرى: يبلغ عددها 70 مؤسسة تدرب 23500 عامل سنويا أو متدربا وتخص قطاعات الفلاحة، الصحة الصناعة، الصيد البحري، البريد و المواصلات، الشباب والرياضة.

- شبكة مؤسسات التكوين التابعة للشركات الاقتصادية: تشمل هذه الشبكة مدارس التكوين التابعة للمؤسسات الكبرى في ميدان: الطاقة، المناجم و الصناعة حيث تبلغ قدرتها 13000 منصب تكوين.

1-2- مدخل إلى البطالة

1-2-1- ماهية البطالة:

مفهوم البطالة: [كشاد رابح، مسدور فارس، 2006، ص 295].

تعريف المكتب الدولي للعمل (BLT):يبنى على ثلاث شروط عند توافرها يعتبر الشخص بطالا و هي:-بدون عمل: يعمل بدون أجر.-مناخ للعمل فورا: يستطيع القيام بالعمل فورا.-يبحث عن عمل: يقوم بالبحث خلال فترة معينة على العمل المأجور

تعريف البنك الدولي:" العاطل هو كل من هو قادر على العمل وراغب فيه و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى" .

أنواع البطالة: للبطالة أشكال و أنواع متعددة نذكرها في النقاط التالية:

- البطالة السافرة أو الصريحة أو الظاهرة:وهي تعني تلك الحالة التي يكون فيها التعطل عن العمل ظاهرا والتي تعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة أي وجود عدد كبير من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه و الباحثين عن مستوى الأجر السائد لكن دون جدوى، فيظهر هذا النوع من البطالة عند فائض العرض في سوق العمل بالطلب عليه. [طارق عبد الرؤوف عامر، 2015، ص 24]

- البطالة الموسمية: يقصد بها عدم انتظام العمل بالنسبة لفئات معينة من الشباب و الكبار في المواسم معينة كما هو حال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول والذي يليـــــه.[محمد علاء الدين عبد القادر2012، ص3]

- البطالة الدورية: ينتشر هذا النوع من البطالة في البلاد الرأسمالية المتقدمة الذي يتعرض اقتصادها إلى الأزمات الناتجة عن انخفاض الطلب الفعلي مما يؤدي إلى تعطيل جانب كبير من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ومن ثم تفشي البطالة بين العمال. [طارق عبد الرؤوف عامر، 2015، ص 26]

- البطالة الهيكلية: يظهر هذا النوع من البطالة بسبب عدم توافق الكفاءات وفرص العمل عندما تتغير أنماط الطلب والإنتاج وذلك جراء التقلبات الاقتصادية التي طرأت في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة و بالتالي تصبح مؤهلات العمالة غير متجانسة مع فرص العمل المتاحة فيحدث انخفاض كبير في طلب المستهلكين. [طارق عبد الرؤوف عامر، 2015، ص 26]

- البطالة الاحتكاكية: البطالة الاحتكاكية هنا تعني أن الباحثين عن العمل وأرباب العمل الذين تتوفر لديهم فرص العمل يبحث كل منهم عن الآخر عن طريق الإعلانات في الصحف والاتصالات المباشرة، مكاتب التوظيف، وقد تطول فترة البحث بسبب عدم توافر المعلومات الكافية أو نقصها لدى الطرفين.[كساد رابح، مسدور فارس، ص296]

- أسباب ظاهرة البطالة تتمثل في النقاط التالية:[طارق عبد الرؤوف عامر، 2015، ص 26] النمو السكاني وزيادته، الركود الاقتصادي، سياسة تخفيض العمالة، اختصار التكنولوجيا للوقت والجهد وإنجاز الأعمال بسرعة وبدقة وبتكلفة أقل جعلها تحل محل اليد العاملة، ارتفاع نسب الأمية بسبب انقطاع عن التعليم.، اندثار بعض الحرف والصناعات التقليدية القديمة، عزوف الكثير من المتعلمين والخريجين عن العمل اليدوي وتفضيل العمل المكتبي، التطور التكنولوجي السريع أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، الخلل والفجوة وعدم التنسيق بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل وخطط التنمية.

1-2-2- السياسات التي انتهجتها الجزائر من أجل مكافحة ظاهرة البطالة:

من أهم هذه السياسات أو الأدوار التي يجب على الجزائر القيام بها للتغلب على مشكلة البطالة هي: [طارق عبد الرؤوف عامر، 2015، ص36-37]:

- إيجاد فرص عمل جديدة للشباب.

- زيادة برامج التدريب التحويلي والمهني في مجال الأعمال الحرة والأعمال الحرفية. -توازن الدولة بين نسب الخرجين وبين الاحتياجات الحقيقية منهم وأن تحول الفائض إلى مجالات أخرى بعد أن يتم تدريبهم على المهن الجديدة. -تشجيع الشباب على العمل في القطاعات الأخرى غير الحكومية مع توفير الحماية اللازمة لهم حتى يتحقق لهم الاستقرار النفسي. -تسيير الاقتراض أمام الشباب سواء من الدولة أو من البنوك وتكون بنسبة فائدة قليلة.

- تنمية المشروعات الصغيرة وتوجيه جزء كبير من الاستثمارات إلى مشروعات كثيرة. -دعم عملية التكوين المستمر خاصة التدريب والتأهيل. -تشجيع المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وفتح أسواق لمنتجاتها لخلق فرص عمل. -التوسع في إنشاء المدن والمناطق الصناعية الجديدة لجذب الاستثمارات إليه.

2- دراسة حالة الجزائر 1970-2016

2-1- الطريقة و الأدوات

2-1-1- الطريقة: دراسة السلاسل الزمنية

- خصائص السلسلة الزمنية

- **العشوائية:** وتتمثل في المركبة العشوائية التي يجب أن تكون قد تولدت عن ظروف عشوائية. وهي تعبر عن التذبذبات غير المنتظمة. ويمكن الكشف عن المركبة العشوائية إما عن طريق تحليل المعلومات بيانيا، أو باستعمال الاختبارات الاحصائية.

الشكل(01): التحليل البياني للمعلومات

المصدر: المصدر عبد القادر محمد عبد القادر،2005 ص75

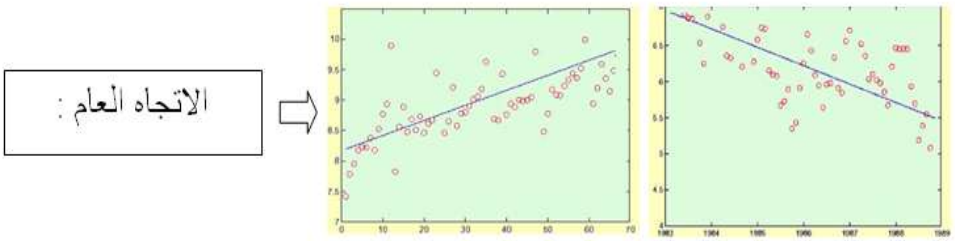

المصدر: المصدر عبد القادر محمد عبد القادر،2005 ص75

إلا أن هذه الطريقة لا تبين لنا بصفة واضحة هذه المركبة لذا سوف نلجأ إلى :

- الاستقرارية [R. Bourbonnais;3 éd. p 220]

ويمكن من خلال رسم انتشار السلسلة الزمنية الحكم على استقرار أو عدم استقرار السلسلة. تكون السلسلة الزمنية مستقرة، إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن وتبايناتها المشتركة ثابتة بمعنى أن:

$$E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$$
$$VAR\ (Y_t) = VAR\ (Y_{t+k}) = \gamma_0$$
$$COV\ (Y_t, Y_{t+k}) = COV\ (Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = \gamma_1$$

السلسلة الزمنية المستقرة لا تحتوي لا على اتجاه عام ولا على تغيرات موسمية وتباينها ثابت .

– أنواع السلاسل الزمنية غير مستقرة

– السلسلة من النوع (التحديدي) Les processus TS Trend stationary

تكتب على شكل $y_t = \mu + \beta t + \varepsilon_t$

مع يمثل الخطأ الأبيض. السلسلة غير مستقرة لأن تابع للوقت. $E(y_t)$

ومن أجل تحويل هذه السلاسل إلى سلاسل مستقرة نتبع الطريقة الانحدارية.

– السلسلة من النوع (العشوائي Les processus DS Difference stationary تكون علاقة الاتجاه العام غير واضحة و تباينها يتغير عبر الزمن و هناك نوعين من السلاسل وهي:

الشكل(02): أنواع السلسلة DS

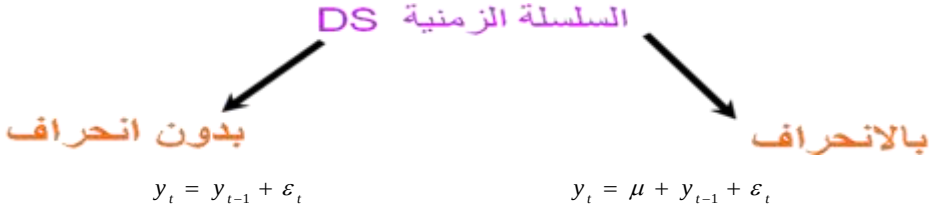

المصدر تومي صالح،1999،ص125

ولإرجاع السلسلة الزمنية مستقرة نستعمل طريقة الفروق $\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$

– اختبار الاستقرارية: [R. Bourbonnais;5 éd. p 220]

1. **اختبارDickey Fuller1979**

- **المضمون** : يسمح هذا الاختبار بمعرفة أن السلسلة مستقرة أم لا كما يسمح بتحديد نوع السلسلة الزمنية غير المستقرة من النوع TSأوDS

مبدأ هذا الاختبار يثمثل في :

H_0: $\varphi_1=1$ السلسلة الزمنية غير مستقرة

H $|\varphi_1|<1$السلسلة الزمنية مستقرة.

* نموذج الانحدار الذاتي: $y_t = \phi_1 y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$

* نموذج الانحدار الذاتي مع وجود ثابت: $y_t = \phi_1 y_{t-1} + B + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (2)$

* نموذج الانحدار الذاتي مع وجود الاتجاه العام: $y_t = \phi_1 y_{t-1} + Bt + c + \varepsilon_t \ldots (3)$

- **المبادئ العامة لاختبارD-F**

نقوم بتقدير ϕ ب ϕ المقدرة بطريقة MCO من أجل النماذج 1,2 و 3.

وكذا الانحراف المعياري لكل نموذج بطريقة MCO.

$$t_{\hat{\varphi}_1} = \frac{\hat{\varphi}_1}{\sigma_{\hat{\varphi}_1}}$$

اذا كان $t_{\hat{\varphi}_1} \geq t_{tab}$ نقبل H_0 و نرفض H_1 وهذا يعني وجود جذر وحدي.

2. اختبار Phillips et Perron [J. C. USUNIER ; 1982. p78]

وتتمثل خطوات هذا الاختبار فيما يلي:

1. تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى النماذج الثلاثة ل Dickey-Fuller وذلك من أجل تقدير الباقي e_t.

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$$

2. تقدير التباين في المدى القصير:

3. تقدير التباين في المدى الطويل:

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t e_{t-i}$$

ومن أجل تقدير هذا التباين في المدى الطويل، من المهم تحديد رقم التأخر **l**، ويساوي بالتقريب:

$L=4(n/100)^{2/9}$ حيث أن n عدد المشاهدات

4 – حساب الاحصائية

$$t^*_{\hat{\phi}_1} = \sqrt{k} * \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_t}}{\sqrt{k}}$$

حيث

$$k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$$

ومقارنة هذه الإحصائية مع القيمة الجدولية في جدول Makinon.

إذا كانت $t_{\hat{\phi}_1} \geq t_{TAB}$ نقبل الفرضية العدمية $\phi_1 = 1 : H_0$ السلسلة الزمنية غير مستقرة. ونرفض الفرضية البديلة $\phi_1 < 1 : H_1$ السلسلة الزمنية مستقرة.

– مفهوم الارتباط الذاتي [D. SALVATOR ; 2001.p 158]

يشير الارتباط الذاتي إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة لنفس المتغير.

1. **دالة الإرتباط الذاتي** : تهتم هذه الدالة بدراسة العلاقة بين السلسلة ذاتها، أي الكشف عن الارتباطات الداخلية للسلسلة الزمنية. لتكن (Y_t) سلسلة زمنية مستقرة و k معامل تأخير، يحدد الإرتباط الذاتي بالعلاقة[2] :

$\rho(k) = \frac{\sum_{t=1}^{N-k}(y_t - \bar{y})(y_{t+k} - \bar{y})}{\sum_{t=1}^{N}(y_t - \bar{y})^2}$ حيث $\bar{y}$ تمثل المتوسط الحسابي $\bar{y} = \frac{1}{N}\sum_{t=1}^{N} y_t$ كما يمكن صياغة الارتبـــاط الذاتي بدلالة التباين والتباين المشترك :

$$\rho(k) = \frac{COV(y_t, y_{t+k})}{\sqrt{VAR(y_t).VAR(y_{t+k})}}$$

إذن من الملاحظ أن الارتباط الذاتي يقيس درجة الارتباط بين قيم السلسلة الزمنية

- **خصائص الارتباط الذاتي :**

– الارتباط الذاتي متناظر حول الصفر أي أن:

– الارتباط الذاتي محصور بـــين القيمة:

$$-1 \leq \rho(k) \leq +1$$

–عندما k=0 فإن $-1 \leq \rho(k) \leq +1$ وبالتالي إرتباط السلسلة تام.

– لا فائدة من حساب (k) عند عدم استقرار السلسلة الزمنية.

– نختار درجة التأخر Décalage حسب عدد المشاهدات المتاحة والمحددة بالعلاقة k=T/4

2–1–1–الأدوات :

بالاعتماد على الدراسات السابقة و الأدبيات النظرية سيتم محاولة اختبار العلاقة السببية التي قد توجد بين البطالة ونفقات التكوين المهني(DEPFOR) لكن بالاستعانة بمتغيرات إضافية نذكر الانفاق الكلي(GS) ، الناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد (GDPC)، التضخم(INF) الاستثمار العمومي (INV) كمتغيرات مستقلة يمكنها أن تعطي تفسيرا معنويا للبطالة وسيتم الاعتماد على برنامج eviews8 من أجل معالجة السلاسل الزمنية حيث تم اعتماد الفترة الزمنية الممتدة بين 1970 –2016.

أ. **اختيار متغيرات النموذج:** كان الفكر الاقتصادي في ظل الدولة المحايدة يتضمن إقصاء الدولة عن التدخل في كافة الأنشطة الاقتصادية ماعدى مهامها التقليدية التي تنحصر في الدفاع (الأمن) وتحقيق العدالة في صورة مرفق القضاء.[أحمد عبد السميع علام، 2012، ص44].إلا أنه ومع تطورهذا الفكر،توصل البعض إلى التحدث عن إسناد مهام جديدة لها كتوزيع النفقات العامة أي المبالغ المالية التي يتم صرفها [محمد عباس محرزي، 2008، ص 55] وذلك خلال فترة زمنية بهدف إشباع حاجات عامة للمجتمع [عبد المطلب عبد الحميد، 2004، ص 173. أبو منصف، 2005،، ص95]، ويكون الآمر بالصرف هيئة ممثلة للقانون العام [حامد عبد المجيد درار2007، ص 378]. ومن ثم يتم إخضاع عملية توزيعها لرقابة كل من السلطة التشريعية، التنفيذية والقضائية [محرزي محمد عباس، 2010، ص61] وتختلف عملية الرقابة حسب تغير أنواع النفقات إن كانت خاصة بالتسيير أو الاستثمار [محرزي محمد عباس، 2010، ص66] أو إدارية [عمر يحياوي ، 2005، ص 42]، حقيقية [سعيد عبد العزيز 2008، ص 470 –471]، أو تحويلية [أحمد عبد السميع علام، 2012، ص 68]. هذا الاختلاف في طريقة الرقابة يعود للأثر الذي تخلفه هذه النفقات حيث يمتد ليمس الاستهلاك الكلي[د خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية،2005.، ص 61– 62]، وحتى توزيع الدخل الوطني [خالد شحادة

الخطيب، أحمد زهير شامية،2005.، ص110].من هذا المنطلق وبالاعتماد على النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى و للدراسات السابقة بالدرجة الثانية تم اعتماد نفقات التكوين المهني(DEPFOR) بحكم أ ن النفقات هي الأداة المباشرة للدولة للتحكم في أي قطاع كما سبق إضافة إلى متغيرات أخرى من شأنا التأثير في معدل البطالة(Unem) نذكر الانفاق الكلي(GS) ، الناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد(GDPC) ، التضخم(INF) والذي يمثل الارتفاع في الأسعار الذي يؤدي الى وجود فجوة بين حجم السلع المتاحة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق و زيادة الطلب النقدي للسلع المعروضة، أو بالمعنى الاقتصادي هو ضعف القوة الشرائية للعملة [محمد حلمي الجيلاني ، 2014.ص20-21] ، الاستثمار العمومي (INV) يقصد به توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية و اجتماعية و ثقافية قصد تحقيق رأس مال جديد ورفع القدرة الإنتاجية و تعويض رأس المال القديم[ماجد احمد عطاء الله،2011،ص12] ، ويعتبر أيضا استخدام الأصول في إقامة المشاريع الجديدة يأتي من ورائه عائد أو فائدة إضافية لها فهو نشاط استثماري ينطوي على ممارسة الأعمال يترتب عليها اتفاق و ينتج عنه تكوين أصول استثمارية يمكن تشغيلها والاستفادة منها لفترات زمنية [خالد واصف الوزني- أحمد حسين الرافعي،2008،ص249] .كما اعتمدت الدراسة المنهج الكمي القياسي المناسب لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وذلك من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (Fully modified least squars (fmols) . الأساس المعتمد في جمع بيانات الدراسة هو الأساسي السنوي (1970-2016) و كان مصدر هذه المعلومات البنك الدولي.

ب. **صياغة النموذج:**

يتم صياغة النموذج على الشكل التالي: $Unem_t = f (GS_t , GDPC_t , DEPFOR_t , INV_t)$.....1

معدل البطالة في السنة t ممثل في Unemt

معدل الانفاق الكلي في السنة t ممثل فيGSt

معدل الناتج الاجمالي الخام للفرد الواحد في السنة t ممثل فيGDPCt

معدل نفقات التكوين المهني في السنة t ممثل فيDEPFORt

معدل الاستثمار العمومي في السنة t ممثل فيINVt

معدل التضخم في السنة t ممثل في INFt

ت. **دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:**

تخص المرحلة الأولى من هذه الدراسة التعرف على خصائص السلاسل الزمنية (بدون اتجاه عام ولا جدر أحادي، مركبة الاتجاه العام، الجدر الأحادي) يسمح كل من اختبار ADF ديكي فورل الموسع و PP فيليبس بيرون بالكشف عن مدى استقرارية السلاسل الزمنية على أساس المستوى أو الأصل (level) وعلى أساس الفرق الأول (1st différence) والفروق الثانية (2nd différence) من الضروري ان تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس الدرجة للتحدث عن تكامل متزامن في هذه المرحلة نستعين باختبارين ADF و PP للإجراء اختبار الجذور الوحدية. يتم تقديم النماذج الخاصة بالسلاسل الزمنية حسب طريقة المربعات الصغرى كما يلي:

- بالنسبة للبطالة Unem:

$$\Delta Unem = p\ Unem_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta Unem_{t-j+1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots 1 \text{ none}$$

$$\Delta Unem = p\ Unem_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta Unem_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots 2 \text{ intercept}$$

$$\Delta Unem = p\ Unem_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta Unem_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \ldots\ldots 3 \text{ trend \& intercept}$$

- بالنسبة للانفاق الكلي(GS):

$$\Delta GS = p\ GS_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta GS_{t-j+1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots 1 \text{ none}$$

$$\Delta GS = p\ GS_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta GS_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots 2 \text{ intercept}$$

$$\Delta GS = p\ GS_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta GS_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \ldots\ldots 3 \text{ trend \& intercept}$$

- بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد (GDPC):

$$\Delta\ GDPC = p\ GDPC_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta\ GDPC_{t-j+1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots 1 \text{ none}$$

$$\Delta\ GDPC = p\ GDPC_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta\ GDPC_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots 2 \text{ intercept}$$

$$\Delta\ GDPC = p\ GDPC_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta\ GDPC_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \ldots\ldots 3 \text{ trend \& intercept}$$

- بالنسبة لنفقات التكوين المهني (DEPFOR) :

$$\Delta\ DEPFOR = p\ DEPFOR_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta\ DEPFOR_{t-j+1} + \varepsilon_t \ldots 1 \text{ none}$$

$$\Delta\ DEPFOR = p\ DEPFOR_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta\ DEPFOR_{t-j+1} + c + \varepsilon_t . 2 \text{ intercept}$$

$$\Delta\ DEPFOR = p\ DEPFOR_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta\ GDPC_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t . 3 \text{ trend \& intercept}$$

- بالنسبة للاستثمار العمومي (INV):

$$\Delta\ INV = p\ INV_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta\ INV_{t-j+1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots 1 \text{ none}$$

$$\Delta\ INV = p\ INV_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta\ INV_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots 2 \text{ intercept}$$

$$\Delta\ INV = p\ INV_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta\ INV_{-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \ldots\ldots 3 \text{ trend \& intercept}$$

- بالنسبة للتضخم (INF):

$$\Delta\ INV = p\ INV_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta\ INV_{t-j+1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots 1 \text{ none}$$

$$\Delta\ INV = p\ INV_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta\ INV_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots 2 \text{ intercept}$$

$$\Delta\ INV = p\ INV_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta\ INV_{-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \ldots\ldots 3 \text{ trend \& intercept}$$

حيث:

أ- Δ UNEM : التفاضل الأول لمعدل البطالة.

ب- Δ GS : التفاضل الأول لمعدل الانفاق الكلي.

ت- Δ GDPC : التفاضل الأول لمعدل الناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد.

ث- Δ DEPFOR : التفاضل الأول لمعدل نفقات التكوين المهني.

ج- Δ INV : التفاضل الأول لمعدل الاستثمار العمومي.

ح- Δ INF : التفاضل الأول لمعدل التضخم.

P: عدد التاخرات تم تحليله في هذه الدراسة باستعمال معامل AIC modified

(1) : نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى.

(2) : نموذج الانحدار الذاتي بوجود قاطع.

(3) : نموذج الانحدار الذاتي بوجود قاطع و اتجاه عام.

2-2- النتائج و المناقشة :

2-2-1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

2-2-1-اختبار الجذور الوحدية:

2-2-1-1-اختبار ADF:

الجدول(01): العنـــــــوان آختبارADF

المستوى: -المستوى

السلسلة		T cal			القرار
		T-stati	1 %	5 %	10 %	
الانفاق الكلي GS	None	0.174	-2.621	-1.948	-1.611	غير مستقرة
	Intercept	2.516-	-3.600	-2.935	-2.605	غير مستقرة
	I & T	-2.962	-4.198	-3.523	-3.192	غير مستقرة
DEPFOR (نفقات التكوين المهني):	N	-1.282	-2.625	-1.949	-1.611	غير مستقرة
	I	-6.218	-3.600	-2.935	-2.605	مستقرة
	I & T	-4.098	-3.523	-3.192	3.209	مستقرة
GDPC	N	7.188	-2.621	-1.948	-1.611	مستقرة
	I	-1.077	-3.596	2.933	-2.604	غير مستقرة
	I & T	-1.909	-4.198	-3.523	3.192	غير مستقرة
التضخم	N	-1.233	-2.621	-1.948	-1.611	غير مستقرة
	I	-2.099	-3.596	-2.933	-2.604	غير مستقرة
	I & T	-2.129	-4.192	-3.520	-3.191	غير مستقرة
الاستثمار العمومي	N	-0.676	-2.621	-1.948	-1.611	غير مستقرة
	I	-3.798	-3.596	-2.933	-2.604	مستقرة
	I & T	-3.917	-4.192	-3.520	-3.192	غير مستقرة
البطالة	N	-0.974	-2.621	-1.948	1.611	غير مستقرة
	I	-4.636	-3.639	-2.951	2.614	**مستقرة**
	I & T	4.298	-4.252	-3.548	-3.702	**مستقرة**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (eviews8).

الجدول(02): العنـــــــوان آختبار ADF

الفروق الوحدية -الفروق الوحدية

السلسلة			T cal			القرار
		T-stati	1 %	5 %	10 %	
الانفاق الكلي GS	None	-6.296	-2.622	-1.949	-1.611	مستقرة
	Intercept	-6.255	-3.600	2.935	-2.605	مستقرة
	I & T	**–6.189**	**4.198**	**–3.523**	**–3.192**	مستقرة
DEPFOR (نفقات التكوين المهني):	N	-16.978	-2.621	-1.948	-1.611	مستقرة
	I	-8.027	**–3.596**	-2.933	-2.604	مستقرة
	I & T	**–7.920**	**–4.192**	**3.520**	**–3.191**	مستقرة
GDPC	N	2.866-	2.622	1.949-	1.611-	مستقرة
	I	5.521-	3.600-	2.935-	2.605-	مستقرة
	I & T	**–5.651**	**–4.198**	**3.523**	**–3.192**	مستقرة
التضخم	N	6.121-	2.600-	1.949	1.611-	مستقرة
	I	6.047-	3.600-	2.935-	2.605-	مستقرة
	I & T	**–5.991**	**–4.198**	**–3.523**	**–3.192**	مستقرة
الاستثمار العمومي	N	**9.392**	**–2.622**	**–1.949**	**–1.611**	مستقرة
	I	**–9.274**	**–3.600**	**–2.935**	**–2.605**	مستقرة
	I & T	**–7.129**	**–4.205**	**–3.526**	**3.194**	مستقرة
البطالة	N	**–5.693**	**–2.622**	**1.949**	**–1.611**	مستقرة
	I	**–5.669**	**–3.600**	**–2.935**	**–2.605**	مستقرة
	I & T	**–5.575**	**–4.198**	**–3.522**	**3.192**	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (eviews8).

التفسير:بما أن tcal<ts بالنسبة للنماذج الثلاثة عند مستويات الثقة 1%،5% و 10% ولجميع السلاسل الزمنية نقول إذن أن هذه الأخيرة مستقرة عند الفروق الأولى حسب اختبار ADF.

2–2–1–2– اختبار (PP):

الجدول(03): اختبار (PP)

المستوى: -المستوى

السلسلة		T cal				القرار
		T-stat	1 %	5 %	10 %	
الانفاق الكلي GS	None	0.545	2.621-	1.948-	1.611-	غير مستقرة
	Intercept	2.503-	3.596-	2.933-	2.604-	غير مستقرة
	I & T	-2.955	-4.192	-3.520	-3.191	غير مستقرة
DEPFOR (نفقات التكوين المهني):	N	2.385-	2.621-	1.948-	1.611-	غير مستقرة
	I	8.028-	3.596-	2.933-	2.605-	غير مستقرة
	I & T	-7.920	-4.195	-3.520	-3.191	غير مستقرة
GDPC	N	6.288	2.621-	1.948-	1.611	غير مستقرة
	I	1.043	3.596-	2.933-	2.604-	غير مستقرة
	I & T	-1.664	-4.192	-3.520	-3.191	غير مستقرة
التضخم	N	1.248	-2.621	-1.948	-1.611	غير مستقرة
	I	-2.188	-3.596	-2.933	-2.604	غير مستقرة
	I & T	-2.205	-4.192	3.520	3.192	غير مستقرة
الاستثمار العمومي	N	-0.397	-2.621	-1.948	-1.611	غير مستقرة
	I	-3.722	-3.596	-2.933	-2.604	مستقرة
	I & T	-3.664	-4.192	-3.520	3.191	غير مستقرة
البطالة	N	-0.977	-2.621	-1.948	-1.611	غير مستقرة
	I	-1.400	-3.596	-2.933	-2.604	غير مستقرة
	I & T	-1.437	-4.192	-3.520	-3.191	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (eviews8).

الجدول(04): اختبار (PP)

•الفروق الأولى - الفروق الأولى

السلسلة			T cal			القرار
		T-stati	1 %	5 %	10 %	
الانفاق الكلي GS	None	6.432-	2.622-	1.949-	1.611-	**مستقرة**
	Intercept	6.599-	3.600-	2.935-	2.605-	**مستقرة**
	I & T	**-6.522**	**-4.198**	**-3.523**	**-3.192**	**مستقرة**
DEPFOR (نفقات التكوين المهني):	N	16.978-	2.621-	1.948-	1.611-	**مستقرة**
	I	8.027-	**-3.596**	2.933-	2.604-	**مستقرة**
	I & T	**-7.920**	**-4.192**	**3.520**	**-3.191**	**مستقرة**
GDPC	N	2.690-	2.622-	1.949	1.611-	**مستقرة**
	I	5.521-	3.600-	2.935-	2.605-	**مستقرة**
	I & T	**-5.654**	**-4.198**	**-3.523**	**-3.192**	**مستقرة**

التضخم	N	–6.121	–2.622	–1.949	–1.611	مستقرة
	I	–6.047	–3.600	–2.935	–2.605	مستقرة
	I & T	–5.991	–4.198	–3.523	–3.192	مستقرة
الاستثمار العمومي	N	–23.473	–4.198	–3.523	–3.192	مستقرة
	I	–22.382	–3.600	–2.935	–2.605	مستقرة
	I & T	22.598	–2.622	–1.949	–1.611	مستقرة
البطالة	N	–5.664	–2.622	–1.949	–1.611	مستقرة
	I	–5.634	–3.600	–2.935	–2.605	مستقرة
	I & T	–5.531	–4.198	–3.523	–3.192	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (eviews8).

بما أن السلاسل الزمنية كلها مستقرة عند الفروق الأولى نقول هناك إمكانية وجود تكامل متزامن بين هذه السلاسل، لدراسة العلاقة في المدى الطويل يجب التحقق من أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى LEVEL بواسطة اختبار ADF وذلك بعد تقديرها بطريقة المربعات الصغرى المعدلة سيسمح هذا بتقدير الدالة التي تربط السلاسل الزمنية فيما بينها

2–2–1–3– اختبار استقرارية البواقي باستخدام ADF الجدول 4 اختبار استقلالية البواقيADF :

الجدول(04): اختبار استقرارية البواقي

	T cal				القرار
	T-stati	%1	%5	%10	
None	3.759-	2.621-	1.948-	-1.611	مستقرة
Intercept	-5.634	-3.600	-2.935	-2.605	مستقرة
T& I	-3.666	-4.192	-3.520	-3.191	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (eviews8).

بما أن سلسلة البواقي استقرت عند مستويات الثقة 1%،5% و 10% (None,Intercept) هذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات أي هناك علاقة في المدى الطويل، يمكن تقدير العلاقة بين المتغيرات في الفترة الطويلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMDLS)، حيث تم التحصل على العلاقة التالية :

$$UNEM = -0{,}583\ INV_{(0.0001)} + 0.122\ INF_{(0.24)} - 0.374\ GS_{(0.01)} - 0.50\ GDPC_{(0.38)} + 0.076\ DEPFOR + 54.324_{(0.60)}$$

التفسير: تشير قيمة معامل التحديد $R^2=0.48$ إلى وجود قوة تفسيرية للمتغيرات المستقلة محل الدراسة بالنسبة للمتغير التابع أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر 48% من التغير في المتغير التابع الممثل في البطالة كما يظهر من النتائج أن معلمات النموذج المقدر تتميز بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

خلاصة : من خلال هذا العمل تمت دراسة معدلات البطالة ومدى تأثرها بكل من نفقات التكوين المهني، الإنفاق الكلي، الناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد، التضخم، الاستثمار العمومي وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews8 حيث توصلت النتائج إلى أن هذه المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 48% من تغير معدل البطالة.

الخاتمة:

إن الظروف القاسية التي مرت بها الجزائر خاصة فترة ما بعد الاستقلال ترتبت عنها آثار سلبية من بينها انتشار الأميةالتي مست تقريبا جميع فئات المجتمع فكان لزاما خلق وتوفير مراكز للتعليم، مما خلف نفقات عامة كان دورها تحديث قطاع التكوين من خلال استقطاب أكبر عدد ممكن من المتسربين من التعليم العام من خلال تكوينهم واكتسابهم للمعرفة والمهارات. هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمدى أهمية الإنفاق العام والخاص بقطاع التكوين المهني و كذا الدور الذي يلعبه في الحد من البطالة، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– التكوين المهني مجال يسمح للمقصين من الدراسة الحصول على تكوين والتأهيل من أجل تأمين مستقبلهم من خلال إيجاد فرصة العمل كما يسمح لمختلف الإدارات والقطاعات الاقتصادية بتكوين مستخدميها و تحسين آداهم.

– قطاع التكوين المهني قطاع يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الموارد البشرية التي يوفرها.

– لتقليل من معدلات البطالة يقتضي وجود علاقة تربط التكوين من خلال الموارد البشرية التي يوفرها.

– التقليل من معدلات البطالة يقتضي وجود علاقة تربط التكوين المهني بالعمل وهذا حتى يتم التوفيق بين ما يطلبه سوق الشغل مع ما يعرضه طالبي العمل من مؤهلات وكفاءات.

– إن خريجي معاهد التكوين المهني لهم الفرصة أو الأولوية في المساعدة والتمويل لخلق المؤسسات الصغيرة بفضل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ التي تعتبر هذه الأخيرة من بين آليات أو أجهزة مكافحة البطالة.

– رغم كل الجهود الذي بذلها والأهداف الذي حققها قطاع التكوين المهني إلا أنه لازال يعاني من ضعف في علاقته مع سوق الشغل.

– عدم رضا قطاعات سوق العمل للمستوى الذي يظهر به المتخرجون من المراكز والمعاهد فلا بد على الدولة أن تعطيه الأهمية البالغة حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المرسومة له التي من بينها تأهيل الشباب وتكوينهم من أجل الدخول إلى عالم الشغل وبالتالي القضاء على مشكل البطالة لهذا كان من بين أهداف هذه الدراسة هو معرفة مدى تحقيق هذا القطاع الحيوي للأهداف التعليمية المنشودة في المجال المعرفي من خلال الإطلاع على مناهج التكوين.

المصادر والمراجع:

1. أحمد زهير شامية وخالد الخطيب، 2013، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع. عمان ، الأردن.
2. أموري هادي كاظم الحسناوي، 2002، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن.
3. أحمد عبد السميع علام، 2012، المالية العامة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.
4. بوفلجة غياث، 2002، التربية والتكوين بالجزائر، دار النشر والتوزيع، الطبعة 2، الجزائر.
5. بلقاسم سلاطانية، سوسيولوجيا التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، 127-143، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة.
6. تومي صالح، 1999، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
7. حامد عبد المجيد درار، 2008، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، مصر.
8. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، 2005، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر،طبعة 2، عمان، الاردن.
9. مولود حشمان، 1998، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
10. محمد عباس محرزي، 2008، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الاولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
11. محمد عباس محرزي، 2010، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
12. سعيد عبد العزيز، 2008، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت.
13. خالد واصف الوزني، الدكتور أحمد حسين الرفاعي، 2008، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة التاسعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
14. ماجد احمد عطاء الله، 2011، إدارة الاستثمار، طبعة1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
15. محمد حلمي الجيلاني، 2014، محاسبة التضخم المالي، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، بيروت.
16. طارق عبد الرؤوف عامر، 2015، أسباب وأبعاد البطالة، الطبعة 2، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
17. محمد علاء الدين عبد القادر، 2003، البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي، الإسكندرية.
18. محمد أبو صالح ،عدنان محمد عوض، 1983، مقدمة في الإحصاء، جون وايلي، نيويورك.
19. مجري شهاب، 2004، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية.
20. عبد المطلب عبد الحميد، 2005، اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
21. عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، 2005، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإبراهيمية الإسكندرية.
22. عمر يحياوي، 2005، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
23. فتيحة بلحاج، 2015، تقدير مدة البحث عن الشغل لحاملي شهادات التكوين المهني باستعمال نموذج الأخطار النسبية لـــــــ Cox، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 19، رقم 1، 11-34.

24. بوسنة محمود وزاهي شهرزاد، 1993، التكوين المهني في الجزائر: تطوره منذ الاستقلال وأفاق تنميته وتحسين فعاليته، مجلة حوليات لجامعة الجزائر، المجلد رقم 7، عدد1، 237-247.

25. أعمر فضيلة، 2014، تأثير برامج التكوين المهني على اندماج الشباب مهنيا، المنشورة في مجلة المحترف، المجلد رقم 1، العدد 4، 47-71.

26. سلامي منيرة، 2012، خالد سيف الدين، دور المؤسسات التكوين المهني في دفع الشباب نحو المقاولاتية، دارسة حالة مؤسسات التكوين المهني لمنطقة الجنوب الشرقي، مجلة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 2.

27. عمار عماري، قطاف ليلى، 2004، الجامعة الجزائرية الواقع والأهداف، سلسلة إصدارات مخبر الموارد البشرية، إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا والعالم، العدد 1.

28. كشاد رابح، مسدور فارس، البطالة أسبابها معالجتها و أثرها على المجتمع، جزء 2، بحوث و أوراق عمل ندوة عربية منعقدة بالجزئر خلال الفترة 26 إلى 28 أفريل 2006.

29. Dominick salvator, 2001, Ph.D. statistics and economics. Schaum's Outline Series McGRAW-HILL, New York.

30. J.C.USUNIER, 1982, Pratique de la prévision à court terme, Ed DUNOD Paris.

31. Régis BOURBONNAIS, 2003, Econométrie- Manuel et exercices corrigés, 5ème édition. DUNOD. Paris.

32. Régis BOURBONNAIS & Jean-Claude Usunier, Prévision des ventes :Théorie et Pratiques , Collection Gestion 3ème édition, ECONOMICA, PARIS.